

"أَفْعَل" في التعجب بين الفعلية ولاسمية: آراء وحجج النحاة في ذلك

The "Af'ala" in exclamations between nominal and verbal: Opinions and arguments of grammarians on this



سليم لطرش*

كلية الآداب واللغات جامعة جيجل الجزائر

salimlatreche06@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/02/03 تاريخ القبول 2025/05/28 تاريخ النشر 2025/06/03



ملخص:

اختلف النحاة في "أَفْعَل" في التعجب بين اسميته وفعليته بسبب جموده وعدم تصرفه ولزومه طريقة واحدة، مما جعله لا يقبل علامات الأسماء ولا علامات الأفعال. فالذين قالوا إنه فعل نظروا إلى أن الجمود وعدم التصرف فيه قد قرّبه من الاسم، لذلك قَبِلَ بعض العلامات التي هي من خصائص الأسماء كتصغيره وتصحيح عينه إذا كانت واو أو ياء، في حين استدّلوا على فعليته بأن فيه بعض خصائص الأفعال، كلزومه نون الوقاية إذا اتصل بياء المتكلم وبنائه على الفتح ونصب الاسم بعده مفعولا به. والذين قالوا إنه اسم نظروا إلى أن الجمود وعدم التصرف فيه دليل على اسميته لأنه من خصائص الأسماء، خاصة وقد انضم إلى ذلك أن فيه بعض خصائص الأسماء الأخرى، كتصغيره وتصحيح عينه إذا كانت واو أو ياء. الكلمات المفتاحية: التعجب، أقسام الكلمة، الاسم، الفعل، مسائل الخلاف في النحو.

* المؤلف المراسل

Abstract:

The grammarians disagreed on "Af'ala" in exclamation regarding its status as a noun or verb due to its rigidity and lack of inflection, which made it adhere to a single form, thus it does not accept the markers of nouns or verbs.

Those who said it is a verb argued that its rigidity and lack of inflection brought it closer to a noun; therefore, it accepted some markers characteristic of nouns, such as diminutives and correcting of its middle letter if it is a "waw" or "ya", They also cited its verbal characteristics, such as the necessity of the protective "nun" when connected to the first-person pronoun, and its construction on the open vowel, And the noun after it is set as an object.

Those who said it is a noun argued that its immobility and lack of inflection are evidence of its noun status , as this is a characteristic of nouns, especially since it also possesses some other noun properties, such as being diminutive and correcting of its middle letter if it is a "waw" or "ya".

Keywords: exclamation, parts of speech, noun, verb, grammatical controversial issues.

"أفعل" في التعجب بين الفعلية ولاسمية: أراء وحجج النحاة في ذلك

مقدمة

الحمد لله الذي خلق الإنسان فعملته البيان، والصلاة والسلام على أفصح من نطق بالضاد، وخير من أوتي جوامع الكلم، محمد بن عبد الله خاتم الرسل والنبين، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

لقد قسّم النحويون الكلمة إلى ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف، وعرفوا كل قسم، فالاسم هو كل كلمة دلّت على معنى في نفسها ولم تقترن بزمن معين، مثل: رجل، قول، قائم، والفعل هو كل كلمة دلّت على معنى في نفسها واقتربت بزمن معين، مثل: كتب، يقوم، اذهب، والحرف هو كل كلمة دلّت على معنى في غيرها، مثل: على، أو، لَن⁽¹⁾.

وذكر النحاة العلامات التي تميّز كل قسم من أقسام الكلمة عن القسمين الآخرين، فالاسم يتميّز عن الفعل والحرف بعلامات أشهرها خمسة: الجرّ، والتنوين، والنداء، وال "ال"

التعريف، والإسناد إليه، والفعل يتميز عن الاسم والحرف بعلامات أشهرها أربعة: تاء الضمير المتحركة، وتاء التأنيث الساكنة، وياء المخاطبة، ونون التوكيد، والحرف ليس له علامات تخصه، ولكنه لا يقبل شيئا من علامات الاسم ولا من علامات الفعل⁽²⁾.

ورغم أن النحاة قد عرّفوا كل قسم من أقسام الكلمة، وذكروا العلامات التي تميّزه عن غيره، فقد وقع الخلاف بينهم في كلمات بعينها من أي قسم من أقسام الكلمة هي؟ أمهي اسم أو فعل أو حرف؟ وإذا رجعنا إلى التعاريف التي ذكرناها آنفا نجد أن الاسم والفعل يشتركان في كون كلٍّ منهما: كلمة دلّت على معنى في نفسها، في حين نجد أن الحرف يختلف عنهما في كونه كلمة دلّت على معنى في غيرها، ومن ههنا ابتعد الحرف في تعريفه عن الاسم والفعل، بينما اقترب الاسم من الفعل في تعريفهما، وهذا يعطي لنا دلالة أولية في أن الكلمات المختلف فيها بين النحاة، لا يكون الخلاف فيها بين حرفيتها واسميتها، ولا بين حرفيتها وفعليتها، بقدر ما يكون الخلاف فيها بين اسميتها وفعليتها.

لكننا نعود فنقول: إذا كان الاسم يقترب في تعريفه من الفعل، فيقع الخلط بينهما، فإن للاسم علامات تميّزه عن الفعل، كما أن للفعل علامات تميّزه عن الاسم، فلماذا إذا يقع الخلط بينهما؟

في هذا البحث سوف نتعرض لكمة وقع الخلاف فيها بين النحاة، فمنهم من قال: هي فعل، ومنهم من قال: هي اسم، وراح كل فريق يبحث عن الأدلة والحجج التي تؤيد رأيه، ثم إنه إذا أتته حجج وأدلة من الفريق الآخر راح يجيب عنها ويتأولها بما يجعلها ضعيفة أمام حججه وأدلّته، وهذه الكلمة هي "أَفْعَلٌ" في التعجب، أي كل كلمة جاءت على وزن أَفْعَلٍ، وجاءت في أسلوب خاص يفيد التعجب، مثل قولنا: ما أَحْسَنَ زيدًا، فكلمة: أَحْسَنَ على وزن أَفْعَلٍ وهي للتعجب لأنها مسبوقة بـ"ما" التعجبية وجاءت في أسلوب يفيد التعجب.

وهذه الكلمة وهي "أَفْعَلٌ" يجب تقييدها بالجار والمجرور (في التعجب)، حتى نميّزها

عن كلمات أخرى جاءت على وزن أَفْعَلٌ لكنها في غير التعجب، فهي إما أفعال بلا خلاف، كقولنا زيدٌ أَحْسَنَ إلى عمرو، فكلمة أَحْسَنَ هنا فعل ماض على وزن أَفْعَلٌ وهي فعل باتفاق، وإما أسماء بلا خلاف، كقولنا: رأيتُ رجلاً أَحْسَنَ من البدر، فكلمة أَحْسَنَ هنا اسم تفضيل على وزن أَفْعَلٌ وهي اسم باتفاق، وكقولنا: رأيت رجلاً أَبْيَضَ، فكلمة أَبْيَضَ هنا صفة مشبهة على وزن أَفْعَلٌ، وهي اسم باتفاق، أما إذا قلنا: ما أَحْسَنَ زيداً، فكلمة أَحْسَنَ هنا على وزن أَفْعَلٌ، وهي تفيد التعجب، أي أننا نتعجب من حسن زيد.

والذي يميّز "أَفْعَلٌ" في التعجب عن "أَفْعَلٌ" في غير التعجب ثلاثة أشياء: الأول: أن آخرها يكون دائماً مفتوحاً، والثاني: أنها تسبق بـ"ما" وهي "ما" التعجبية، والثالث: أنه يأتي بعدها اسم منصوب دائماً، وهو المتعجب منه، فهذه الكلمة وهي "أَفْعَلٌ" في التعجب قد اختلفت النحاة في اسميتها وفعليتها، وفي هذا البحث سأعرض آراء وحجج النحاة المتقدمين والمتأخرين في هذه المسألة، وهي: "أَفْعَلٌ" في التعجب: هل هو اسم أو فعل؟

المبحث الأول: مذاهب وحجج النحاة المتقدمين:

تطرقت في هذا المبحث لمذاهب وحجج سبعة نحاة متقدمين: الخليل، وسيبويه، والفراء، والمبرد، وابن السراج، والسيراfi، وأبي علي الفارسي، وقد وضعت مذهب كل نحوي وحججه في مطلب، وعليه احتوى هذا المبحث على سبعة مطالب.

المطلب الأول: مذهب الخليل (ت170هـ):

قال الخليل « قولهم: ما أَحْسَنَ زيداً، وما أَكْرَمَ عمرًا، هو في التمثال بمنزلة الفاعل والمفعول به، كأنه قال: شيءٌ حَسَنٌ زيداً، وحُدُّ التعجب ما يجده الإنسان من نفسه عند خروج الشيء عن عاداته»⁽³⁾، لقد ذكر في هذا القول أن قولهم: ما أَحْسَنَ زيداً، أنه (في التمثال بمنزلة الفاعل والمفعول به)، أي أن الضمير المستتر في "أَحْسَنَ" بمنزلة الفاعل،

و(زيِّداً) بمنزلة المفعول به، هذا من ناحية المعنى لأنه تعجب، والتعجب كما قال عنه (ما يجده الإنسان من نفسه عند خروج الشيء عن عادته)، ففي الواقع لا يوجد فاعل ولا مفعول به، لكن من الناحية النحوية، الضمير المستتر في (أَحْسَنَ) فاعل، و(زيِّداً) مفعول به، يدلُّ على ذلك قوله (كأنه: قال: شيءٌ حَسَنٌ زيِّداً)، ولا شك أن الضمير المستتر في (حَسَنَ) فاعل، و(زيِّداً) بعده مفعول به، فدلَّ هذا على أن الضمير المستتر في (أَحْسَنَ) فاعل، و(زيِّداً) بعده مفعول به، من الناحية النحوية، وبالتالي فـ(أَحْسَنَ) فعل مادام قد رفع الفاعل ونصب المفعول به، وهو فعلٌ ماضٍ لأنه بمنزلة (حَسَنَ).
نستنتج من قول الخليل أن "أَفْعَلٌ" في التعجب عنده، هو فعل ماضٍ.

المطلب الثاني: مذهب سيبويه (ت180هـ):

قال سيبويه «هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجرِ مجرى الفعل ولم يتمكَّنْ تمكُّنه: وذلك قولك: ما أَحْسَنَ عبدَ الله، زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيءٌ أَحْسَنَ عبدَ الله، ودخله معنى التعجب، هذا تمثيل، ولم يُتكلَّم به، ولا يجوز أن تقدِّم "عبدَ الله" وتؤخِّر "ما"، ولا تزيل شيئاً عن موضعه، ولا تقول فيه: ما يُحسِّن، ولا شيئاً ممَّا يكون في الأفعال سوى هذا»⁽⁴⁾، لقد عنون سيبويه باب التعجب بقوله (هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجرِ مجرى الفعل ولم يتمكَّنْ تمكُّنه) وهو يدلُّ على أن "أَفْعَلٌ" في التعجب يعمل عمل الفعل، أي يرفع الفاعل وينصب المفعول به، وإن كان لا يجري مجرى الفعل، أي في تصرُّف عمله، ولم يتمكَّنْ تمكُّنه، أي في تصرُّف بنائه، أي أن "أَفْعَلٌ" في التعجب ضعيف من حيث العمل، فهو يلزم طريقة واحدة، وجامد من حيث البناء، فهو يلزم صيغة واحدة.

وقد مثَّل سيبويه لباب التعجب بقولنا: ما أَحْسَنَ عبدَ الله، وجعل التقدير فيه وفقاً للخليل: شيءٌ أَحْسَنَ عبدَ الله، وهذا يعني أن (أَحْسَنَ) يعمل عمل الفعل، وأن الضمير المستتر فيه في محل رفع فاعل، وأن (عبدَ الله) بعده مفعول به منصوب.

وقد أوضح سيبويه ضعف "أَحْسَنَ" من حيث العمل، في قولنا: ما أَحْسَنَ عبدَ الله، بأنه يجب أن يلزم هذه الطريقة، فلا يجوز تغيير شيء عن موضعه بالتقديم أو التأخير (ولا يجوز أن تقدّم "عبدَ الله"، وتؤخّر "ما" ولا تزيل شيئاً عن موضعه).

كما أوضح سيبويه جمود "أَحْسَنَ" في قولنا: ما أَحْسَنَ عبدَ الله، من حيث البناء، بأنه يجب أن يلزم هذه الصيغة على وزن "أَفْعَلٌ"، فلا يجوز أن يؤخذ منه صيغة (يُحْسِنُ) على وزن "يُفْعِلُ" أو غيرها من صيغ الفعل (ولا تقول فيه: ما يُحْسِنُ، ولا شيئاً ممّا يكون في الأفعال سوى هذا).

يمكن أن نستنتج من كلام سيبويه أن "أَحْسَنَ" في قولنا: ما أَحْسَنَ عبدَ الله، هو فعل ماضي جامد عنده، يدلُّ على ذلك قوله (ولا تقول فيه: ما يُحْسِنُ، ولا شيئاً ممّا يكون في الأفعال)، فكلامه هذا يتضمن مقارنة بين "أَحْسَنَ" في التعجب و"أَحْسَنَ" في غير التعجب، فالأول لجموده لا يمكن أن تؤخذ منه صيغة المضارع "يُحْسِنُ" ولا غيرها من صيغ الفعل⁽⁵⁾، كما يمكن أن تؤخذ من الثاني تلك الصيغ لتصرّفه، وهذه المقارنة الضمنية تفيد أن "أَحْسَنَ" في التعجب فعل ماضي كما أن "أَحْسَنَ" في غير التعجب فعل ماضٍ، ولولا هذه المطابقة لما صحّت المقارنة بينهما، وإن كان يخالفه من جهة أخرى، و"أَحْسَنَ" في التعجب جامد، في حين أن "أَحْسَنَ" في غير التعجب متصرّف.

نستنتج من قول سيبويه أن "أَفْعَلٌ" في التعجب فعل ماضٍ.

المطلب الثالث: مذهب الفراء (ت377هـ) ومن تابعه من الكوفيين:

لقد نقل الكثير من النحاة أن الفراء ومن تابعه من الكوفيين ذهبوا إلى أن "أَفْعَلٌ" في التعجب اسم، كما ذكروا ما احتجّوا به على ذلك، وقد ضعّفوا هذا المذهب، وأجابوا على حجج من ذهبوا إليه:

1- ما نقله السيرافي (ت368هـ):

قال السيرافي «وقال الفراء ومن تابعه من الكوفيين: إن قولنا: ما أَحْسَنَ عبدَ الله،

أصله: ما أَحَسَّنْ عَبْدُ اللَّهِ، وأن (أَحَسَّنْ) اسم كان مضافا إلى (عبدِ الله)، وكان المعنى فيه الاستفهام، ثم إنهم عدلوا عن الاستفهام إلى الخبر، فغَيَّرُوا (أَحَسَّنْ) ففتحوه، ونصبوا (عبدِ الله)، فرقًا بين الخبر والاستفهام»⁽⁶⁾، ففي هذا القول نقل السيرافي عن الفراء ومن تابعه من الكوفيين أن "أَفْعَلٌ" في التعجب اسم، مستدلين على ذلك بأن قولنا: ما أَحَسَّنْ عَبْدُ اللَّهِ، وهو تعجب، أصله: ما أَحَسَّنْ عَبْدُ اللَّهِ، وهو استفهام، و(أَحَسَّنْ) فيه اسم تفضيل، غير أنهم غَيَّرُوا الاستفهام إلى الخبر وهو التعجب، بفتح (أَحَسَّنْ)، أي ببنائه على الفتح، ونصب (عبدِ الله)، تفريقًا بين الاستفهام والتعجب، وهذا يفيد أن "أَفْعَلٌ" في لتعجب هو "أَفْعَلٌ" في التفضيل نفسه، بُيَّ على الفتح فقط للدلالة على التعجب.

وقد ردَّ السيرافي على الفراء ومن تابعه، بأن هذا القول لا دليل عليه، وهو فاسد، لأنه يقال: بأي شيء نصبت (أَحَسَّنْ)، في قولنا: ما أَحَسَّنْ عَبْدُ اللَّهِ، لأنه خبر، وحكم الخبر الرفع، والتفريق بين المعاني لا يوجب إزالة الإعراب عن وجهه⁽⁷⁾.

2- ما نقله ابن الوراق (ت381هـ):

قال ابن الوراق «فإن قال قائل: فمن أين دلَّ عليه قول الفراء: إنما يفتح آخره [أي "أَفْعَلٌ" في التعجب]، ليفرق بينه وبين الاستفهام، والأصل فيه الاستفهام؟ قيل له: هذا لا يجوز... وأما احتجاجهم بالتصغير فساقط»⁽⁸⁾، يُفهم من كلامه أن الفراء ذهب إلى أن "أَفْعَلٌ" في التعجب اسم، لأنه ذكر أن التعجب الأصل فيه الاستفهام، وإنما فتحوا آخر "أَفْعَلٌ" للتفريق بينهما، وهذا يقتضي أنه اسم.

وقد ردَّ ابن الوراق على الفراء بأن للاستفهام معنى مباينا لمعنى التعجب، وإذا تباينت المعاني لم يجوز أن يجعل أحدهما أصلا للآخر⁽⁹⁾.

وقول ابن الوراق (وأما احتجاجهم بالتصغير فساقط)، الظاهر أنه يقصد به الفراء ومن تابعه، أي أنهم احتجُّوا على أن "أَفْعَلٌ" في التعجب اسم، بأنه يُصَغَّرُ، وقد ردَّ ابن الوراق على هذا الاحتجاج بأن فعل التعجب قد لزم طريقة واحدة، فجرى في اللفظ مجرى

الأسماء، فأدخلوا عليه التصغير تشبيهاً له بالاسم⁽¹⁰⁾.

3- ما نقله ابن الشجري (ت542هـ):

قال ابن الشجري «وذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء إلى أنه [أي "أَفْعَلٌ" في التعجب] اسم، وتابعه طائفة من الكوفيين»⁽¹¹⁾، لقد ذكر أن الفراء وطائفة من الكوفيين ذهبوا إلى أن "أَفْعَلٌ" في التعجب اسم، وكان قد ذكر قبل ذلك أن النحاة البصريين المتقدمين والمتأخرين أجمعوا أن "أَفْعَلٌ" في التعجب فعل، وتابعهم في ذلك الكسائي من الكوفيين⁽¹²⁾.

ثم ذكر ابن الشجري الكثير من الجدل الذي دار بين الفريقين، الفراء ومن تابعه من الكوفيين من جهة، والبصريين من جهة أخرى، فذكر الكثير من الحجج التي احتج بها كل فريق، والكثير من الاعتراضات والردود التي اعترض بها أو ردَّ بها كل فريق على الآخر، وقد استغرق منه ذلك عشرين صفحة في عرض هذه المسألة والخلاف فيها بين الفريقين⁽¹³⁾، ويُستفاد من كلام ابن الشجري أنه نقل لنا الكثير من آراء وحجج النحاة المتقدمين في هذه المسألة، لم نقف عليها حتى في كتبهم، ولا في كتب النحاة المتأخرين الذين جاءوا من بعده.

4- ما نقله أبو حيان (ت745هـ):

ذكر أبو حيان أن التعجب عند الفراء ومن تابعه من الكوفيين أصله الاستفهام، وأن "أَفْعَلٌ" في التعجب عندهم أصله أَفْعَلُ التفضيل، فقولنا: ما أَظْرَفَ زيدًا، أصله: زيدٌ أَظْرَفُ من غيره، إلا أنهم أتوا بـ"ما"، فقالوا: ما أَظْرَفَ زيدًا، على سبيل الاستفهام، ويُفهم من كلام أبي حيان أن "أَظْرَفَ" انتصب على الخلاف، لأن فيه ضمير "ما"، وهو صفة لـ(زيد)، وأن (زيدًا) انتصب على التشبيه بالمفعول به، لأنه في المعنى فاعل للوصف "أَظْرَفَ"⁽¹⁴⁾.

5- ما نقله السيوطي (ت911هـ):

ذكر السيوطي أن الفراء زعم أن "أَفْعَلٌ" في التعجب اسما، لكونه لا يتصرف، ولتصغيره، ولصحة عينه إذا كانت واو أو ياء، وأن الْمُتَعَجَّبَ منه نُصِبَ عنده على حدِّ نصب "الأب" في قولنا: زيدٌ كريمُ الأب، أي على التشبيه بالمفعول به، وأن: ما أَحْسَنَ زيدًا، أصله عنده: زيدٌ أَحْسَنُ من غيره، ثم أتوا بـ"ما" على سبيل الاستفهام، وذكر السيوطي أنه رُدَّ على ما احتجَّ به الفراء، بأن عدم التصرُّف لا ينافي الفعلية، كـ "لَيْسَ" و"عَسَى"، ولكونه غير محتاج إليه للزومه طريقة واحدة، إذ معنى التعجب لا يختلف باختلاف الأزمنة، وبأن تصغيره وصحة عينه لشبهه بأَفْعَلِ التفضيل مع أنه قد صَحَّتْ العين في أفعال، كحَوَلٍ، وَعَوَرَ⁽¹⁵⁾.

المطلب الرابع: مذهب المبرد (ت285هـ)

قال المبرد «وإذا قلت: ما أَحْسَنَ زيدًا، فرددت ذلك إلى نفسك قلت: ما أَحْسَنِي، لأن (أَحْسَنَ) فعلٌ، فظهر المفعول بعده، كما يظهر بعد (ضَرَبَ)، ولو كان اسما لظهرت بعده ياء واحدة إذا أراد المتكلم نفسه: نحو قولك: هَذَا غلامِي»⁽¹⁶⁾، لقد صرَّح المبرد في هذا القول بأن (أَحْسَنَ) في قولنا: ما أَحْسَنَ زيدًا، هو فعل مستدَّلاً على ذلك بحجتين: الأولى: أنه تلحقه نون الوقاية عند اتصاله بـ"ياء المتكلم"، في مثل قولنا: ما أَحْسَنِي، والحجة الثانية: أنه يأتي بعده المفعول به، كما يأتي بعد الفعل (ضَرَبَ)، ومقارنته (أَحْسَنَ) بـ(ضَرَبَ) تفيد أن نوع الفعل في (أَحْسَنَ) هو فعل ماضي.

وقد نفى المبرد أن يكون (أَحْسَنَ) في قولنا: ما أَحْسَنَ زيدًا، اسما مستدَّلاً على ذلك بأنه لو كان اسما، لما لحقته نون الوقاية عند اتصاله بـ"ياء المتكلم"، ولقلنا: ما أَحْسَنِي، كما نقول في (غلام): هَذَا غلامِي، وقد عبَّر المبرد عن ذلك بقوله (ولو كان اسما لظهرت بعده ياء واحدة إذا أراد المتكلم نفسه: نحو قولك: هَذَا غلامِي)، ويعني بـ(ظهرت بعده ياء واحدة)، أي لظهرت بعده ياء من غير نون، أي ياء المتكلم من غير نون الوقاية⁽¹⁷⁾. يظهر من كلام المبرد أن "أَفْعَلٌ" في التعجب عنده فعل ماض.

المطلب الخامس: مذهب ابن السراج (ت316هـ):

قال ابن السراج «فمن الأفعال التي لم تتصَرَّف ولزمت بناءً واحداً، فعل التعجب، نحو: ما أَحْسَنَ زيداً... فعل التعجب على ضربين، وهو منقول من بنات الثلاثة: إما إلى "أَفْعَلٌ"، ويُبْنَى على الفتح، لأنه ماضٍ»⁽¹⁸⁾، ظاهر من هذا القول أن "أَفْعَلٌ" في التعجب عند ابن السراج فعلٌ، إذ أنه سَمَّاهُ فعل التعجب، وظاهر منه أيضاً أن نوع الفعل فيه هو فعلٌ ماضٍ مبني على الفتح لقوله (إما إلى "أَفْعَلٌ"، ويُبْنَى على الفتح، لأنه ماضٍ).

وقد احتجَّ ابن السراج على أن "أَفْعَلٌ" في التعجب فعل بقوله «وقولك: ما أَحْسَنِي، يُعْلَمُكَ أنه فعلٌ، ولو كان اسماً، لكان: ما أَحْسَنِي، مثل: ضَارِي، ألا ترى أنك لا تقول: ضَارِبِي»⁽¹⁹⁾، أي لأنه تلحقه نون الوقاية في مثل: ما أَحْسَنِي، ولو كان اسماً لما لحقته.

وقد برَّر ابن السراج تصغير "أَفْعَلٌ" في التعجب بقوله «فإن قال قائل: فما بال هذه الأفعال تُصَغَّرُ، نحو: ما أُمْلِحَهُ وأُحْيِسَنَهُ، والفعل لا يُصَغَّرُ؟ فالجواب في ذلك: أن هذه الأفعال لما لزمت موضعاً واحداً، ولم تتصَرَّف، ضارعت الأسماء التي لا تنزل إلى "يُفْعَلُ"، وغيره من الأمثلة، فصُعِّرَتْ كما تُصَغَّرُ، ونظير ذلك: دخول ألفات الوصل في الأسماء، نحو: ابن واسم وامرئ، وما أشبهه، لما دخلها النقص الذي لا يوجد إلا في الأفعال، والأفعال مخصوصة به، فدخلت عليها ألفات الوصل لهذا السبب فأُسْكِنَتْ أوائلها للنقص»⁽²⁰⁾، أي أن "أَفْعَلٌ" في التعجب لما كان جامداً فلا يؤخذ منه صيغة المضارع (يُفْعَلُ)، ولا غيرها من صيغ الفعل، فقد شابه الاسم الذي لا تؤخذ منه الصيغة الخاصة بالفعل، فصُعِّرَ "أَفْعَلٌ" في التعجب كما يُصَغَّرُ الاسم لهذه المشابهة.

وقد قاس ابن السراج ذلك على الاسم الذي يشابه الفعل في دخول النقص عليه في آخره، فيأخذ حكمه في دخول ألف الوصل عليه في أوَّله، ولتوضيح هذا القياس الذي ذكره ابن السراج، نقول مثلاً: الاسم (إِبْن) أصله: بَنَوُ، دخل عليه النقص في آخره بحذف "الواو"، فدخلت عليه ألف الوصل في أوَّله، قياساً على الفعل (يَدْعُو) الذي

يدخله النقص في آخره بحذف "الواو" في مثل: لم يدعْ، وتلحقه ألف الوصل في أوله في مثل: أَدْعُ، وكأن ابن السراج استعمل القياس العكسي، فالفعل قد يأخذ حكم الاسم إذا شابهه، كما أن الاسم قد يأخذ حكم الفعل إذا شابهه.

يظهر من كلام ابن السراج أن "أَفْعَلْ" في التعجب عنده، فعل ماضٍ.

المطلب السادس: مذهب السيرافي (ت368هـ):

قال السيرافي «فإذا قالوا: "ما أَحَسَّنَ زيدًا"، ف"ما" عند سيبويه اسم مبتدأ غير موصولة، و"أَحَسَّنَ" خبر "ما" وفي "أَحَسَّنَ" ضمير من "ما" وهو فاعل "أَحَسَّنَ"، لأن "أَحَسَّنَ" فعل، و"زيدًا" مفعول "أَحَسَّنَ"، وهو بمنزلة قولك في الإعراب: زيدٌ أَكْرَمَ عبدَ الله»⁽²¹⁾، واضح من كلام السيرافي، وهو يشرح في كلام سيبويه، أن "أَفْعَلْ" في التعجب عنده، فعل ماضٍ.

وقال السيرافي مجيباً على من أنكر على الخليل قوله: إن: ما أَحَسَّنَ عبدَ الله، بمنزلة: شيءٌ أَحَسَّنَ عبدَ الله، معترضاً عليه بقولنا: ما أَعْظَمَ الله، فلا يكون بمنزلة: شيءٌ أَعْظَمَ الله «وليس هذا الاعتراض بشيء، لأنه يتوجه الجواب عنه من ثلاثة أوجه: منها: أن يُقَالَ: قولنا: ما أَعْظَمَ الله، بمنزلة: شيءٌ أَعْظَمَ الله، وذلك الشيء يعني به مَنْ يَعْظُمُهُ من عباده، لأن عباده يَعْظُمُونَهُ، والوجه الثاني: أن يعني بذلك الشيء، ما دَلَّ خلقه المعترين على أنه عظيم، من عجائب خلق السموات والأرض وما بينهما من الأفلاك والكواكب والجبال والبحار والحيوان والنبات، والوجه الثالث: أن يقال: شيءٌ أَعْظَمَ الله تعالى، ويرجع بذلك الشيء إليه، فيكون بنفسه عظيماً، لا بشيء جعله عظيماً، فرقاً بينه وبين خلقه، لأن العظيم من خلقه قد عَظَّمَهُ غيره، فصار بما عَظَّمُوهُ عظيماً، وهو تبارك وتعالى عظيمٌ، لا بأحد أصاره إلى العظمة»⁽²²⁾، فقد أجاب عن قولنا: ما أَعْظَمَ الله، والذي يكون حسب تقدير الخليل بمنزلة: شيءٌ أَعْظَمَ الله، من ثلاثة أوجه: الأول: أن يُقْصَدَ بذلك الشيء مَنْ يَعْظُمُهُ من عباده، والوجه الثاني: أن يُقْصَدَ بذلك الشيء ما يدلُّ على عظمة

الله من مخلوقاته، والوجه الثالث: أن يُقصد بذلك الشيء ما يرجع إلى الله تعالى، فيكون بنفسه عظيما.

كما أجاب أيضا السيرافي على من احتجَّ بأن "أَفْعَلٌ" في التعجب يُصَغَّرُ، وتُصَحَّح عينه، فهو اسم «والجواب عن هذا: أن "أَحْسَنَ" في التعجب، وإن كان فعلا، فقد أشبه الاسم، للزومه لفظ الماضي، وقلة تصرُّفه، ولأن معنى: "ما أَحْسَنَ زيدًا"، ومذهب التعجب فيه، كمعنى: زيدٌ أَحْسَنُ من غيره، وزيدٌ أَقْوَمُ من غيره، وقولنا: "أَحْسَنُ من غيره"، هو اسم فيه معنى التعجب والتفضيل، فلما كان "ما أَحْسَنَ زيدًا" زائلا عن تصرُّف الفعل، مشبهاً للاسم في لزومه لفظاً واحداً، حُمِلَ على الاسم الذي هو نظيره في جواز التصغير، وترك الإعلال»⁽²³⁾، أي أن "أَفْعَلٌ" في التعجب إنما صُغِّرَ وصُحِّحت عينه ولم تُعَلَّ، لأنه أشبه الاسم للزومه لفظ الماضي وعدم تصرُّفه، وظاهر من كلام السيرافي أن "أَفْعَلٌ" في التعجب وهو فعل محمول على نظيره "أَفْعَلٌ" في التفصيل وهو اسم، لأن فيه معنى التعجب أيضا إضافة إلى معنى التفضيل، والجامع بينهما هو الجمود وعدم التصرُّف.

واضح من كلام السيرافي أن "أَفْعَلٌ" في التعجب عنده فعل ماض.

المطلب السابع: مذهب أبي علي الفارسي (ت377هـ):

قال الفارسي «فأما قولهم: ما أَحْسَنَ زيدًا، فإن "ما" في موضع رفع بالابتداء...وقولك: "أَحْسَنَ" فعل ماض، وفيه ضمير يعود إلى المبتدأ الذي هو "ما"، وذلك الضمير رفع بأنه فاعل، و"زيدًا" وما أشبهه نصب بأنه مفعول به، وتقديره: شيءٌ أَحْسَنَ زيدًا، وهذه الهمزة التي في "أَحْسَنَ" هي التي تدخل فتنتقل الفعل من غير التعدي إلى التعدي إلى المفعول به»⁽²⁴⁾، واضح من قول الفارسي أن (أَحْسَنَ) في قولنا (ما أَحْسَنَ زيدًا) فعل ماض، رفع الضمير المستتر فيه بأنه فاعل، ونصب (زيدا) مفعولا به. وقد اعتبر الفارسي أن الهمزة في (أَحْسَنَ) هي همزة التعدي التي تزداد في أول الفعل

فتجعله متعديا بعد أن كان لازما، وهذا يعني أن (أَحْسَنَ) في قولنا (ما أَحْسَنَ زيدًا) هو فعل ماضٍ مزيد، مشتق من الفعل الماضي المجرد (حَسَنَ).

يتضح من كلام السيرافي أن "أَفْعَلٌ" في التعجب عنده فعل ماضٍ.

المبحث الثاني: مذاهب وحجج النحاة المتأخرين:

تطرقت في هذا المبحث لمذاهب وحجج سبعة نحاة متأخرين: ابن يعيش، وابن عصفور، وابن أبي الربيع، وابن مالك، والرضي الأسترابادي، وأبي حيان الأندلسي، وابن هشام الأنصاري، وقد احتوى هذا المبحث على سبعة مطالب.

المطلب الأول: مذهب ابن يعيش (ت643هـ):

قال ابن يعيش «وأما "أَفْعَلٌ" في التعجب ففعل ماضٍ غير متصرفٍ لا يستعمل إلا بلفظ الماضي ولا يكون منه مضارع ولا أمر ولا اسم فاعل، فلا تقول في: ما أَحْسَنَ زيدًا: ما يُحَسِّنُ زيدًا، ولا نحوه من أنواع التصرف»⁽²⁵⁾، لقد صرح في هذا القول بأن "أَفْعَلٌ" في التعجب فعل ماضٍ جامد، لا يستعمل إلا بصيغة الماضي، فلا يتصرف في الأزمنة كالمضارع والأمر، ولا تشتق منه الصفات كاسم الفاعل وغيره من المشتقات.

ثم قال ابن يعيش في الاحتجاج لما ذهب إليه «والحق ما ذهب إليه البصريون لأمر»⁽²⁶⁾، وهذا يفيد أنه ينقل مذهب البصريين وحججهم، فقد ذهبوا إلى أن "أَفْعَلٌ" في التعجب فعل ماضٍ، واحتجوا عليه بأمر أي بحجج، وقد ذكر منها ثلاث حجج:

الحجة الأولى: أنه تلحقه نون الوقاية، نحو: ما أَحْسَنَتْنِي عندَكَ، وهي إنما تدخل على الفعل لا على الاسم، وذكر أنه قد يُعْتَرَضُ على ذلك بمجيئها في الاسم كقولهم: قَطَّنِي وَقَدَّنِي، وكقول الشاعر:

وَلَيْسَ حَامِلِنِي إِلَّا ابْنُ حَمَلٍ

وقد ردَّ على ذلك بأن "قَطَّنِي وَقَدَّنِي" شاذٌّ، مع أنهم قالوا: "قَدِّي" من غير نون، ولم يقولوا في التعجب: ما أَحْسَنَتْنِي، فافترق الحال فيهما، والذي حَسَنَ دخول نون الوقاية في

"قَطَّنِي وَقَدَّنِي" كونهما أمرا، بمعنى: اِكْتَفِ، وَأَقْطَعْ، أما قول الشاعر "حَامِلَنِي" فقليل من الشاذ الذي لا يلتفت إليه، مع أن الرواية الصحيحة (وَلَيْسَ يَحْمِلُنِي).

الحجة الثانية: أنه ينصب المعارف والنكرات، نحو قولك: ما أَحْسَنَ زيدًا، وما أَجْمَلَ غلامًا اشتريتهُ، و"أَفْعَلٌ" إذا كان اسما لا ينصب إلا النكرة على التمييز، نحو: زيدٌ أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا.

الحجة الثالثة: أنه مبني على الفتح من غير موجب، فدلَّ على أنه فعل (27).

وقد ذكر ابن يعيش أن الكوفيين زعموا أن "أَفْعَلٌ" في التعجب بمنزلة "أَفْعَلٌ" في التفضيل، وهذا يقتضي من جهة أن "أَفْعَلٌ" في التعجب هو اسم عندهم، ومن جهة أخرى أنهم علَّلوا ذلك بجموده وعدم تصرُّفه، وذكر أنهم احتجُّوا عليه بحجتين: الأولى: أنه يجوز تصغيره، والأفعال لا يُصَغَّرُ شيء منها، والثانية: أنه تصحُّ عينه إذا كانت واوا أو ياء، وهذا التصحيح إنما يكون في الأسماء، ولو كان فعلا لا اعتلَّتْ بقلب عينه ألفا (28).

وقد أجاب ابن يعيش على حجة الجمود وعدم التصرُّف في "أَفْعَلٌ" في التعجب بأن عدم التصرُّف لا يدلُّ على الاسمية، لأن هناك أفعال لا اختلاف فيها وهي جامدة، مثل: عَسَى وَلَيْسَ، وأن الذي منع فعل التعجب من التصرُّف تضمُّنه معنى التعجب، وهو معنى زائد على معنى الفعل، والأصل في إفادة المعاني إنما هو الحروف، فلما أفاد ما تفيدته الحروف أخذ حكمها في الجمود، وجرى مجراها في عدم التصرُّف.

ووجه آخر وهو أن التعجب يكون مما هو موجود، والماضي قد يُتَعَجَّبُ منه لأنه شيء قد وُجِدَ، وقد يتصل آخره بأول الحال، ولذلك جاز أن يقع حالا إذ اقترن به، فلو أُسْتُعْمِلَ لفظ المضارع، وهو يحتمل زمانين: الحال والاستقبال، لم يُعَلَمَ التعجب مما وقع من الزمانين، فيصير اليقين شكًا.

وأجاب على حجة التصغير في "أَفْعَلٌ" في التعجب بأن التصغير دخله من قبل أنه مشابه للاسم من حيث لزومه طريقة واحدة، وكان في معنى: زيدٌ أَحْسَنُ من غيره، فلهذا

الشبه حُمل عليه في التصغير⁽²⁹⁾.

المطلب الثاني: مذهب ابن عصفور (ت669هـ):

قال ابن عصفور في باب التعجب «و"ما" في هذا الباب اسم تام في موضع رفع على الابتداء، والفعل الذي بعده في موضع خبره، وفاعله ضمير مستتر في الفعل، عائد على "ما"، وهو مفرد مذكر أبداً على لفظها، فيُقَال: ما أَحْسَنَ الرَّيْدَيْنِ، وما أَحْسَنَ الرَّيْدَيْنِ»⁽³⁰⁾.

واضح من هذا القول أن "أَفْعَلٌ" في التعجب عند ابن عصفور هو فعل، لقوله (والفعل الذي بعده) أي بعد الاسم الذي هو "ما"، وقوله أيضاً (وفاعله ضمير مستتر في الفعل عائد على "ما")، أي أن ابن عصفور اعتبر في قولنا مثلاً: ما أَحْسَنَ زَيْدًا، "ما" اسم تام في موضع رفع مبتدأ، "أَحْسَنَ" فعل ماضٍ، وفاله ضمير مستتر فيه يعود على "ما"، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر "ما".

المطلب الثالث: مذهب ابن مالك (ت672هـ):

قال ابن مالك في باب التعجب «وأما "أَفْعَلٌ" فمختلف في فعليته عند الكوفيين، متفق على فعليته عند البصريين، وهو الصحيح، للزوم اتصال نون الوقاية عاملاً في ياء المتكلم، نحو: ما أَفْقَرَنِي إلى عفوِ الله، ولا يكون كذلك إلا فعل، ولا يرد على هذا "عَلَيْكَ" ولا "رُوَيْدِي"، فإنه قد يُقَال فيهما: عَلَيْكَ يي، ورُوَيْدَ لي، فَيُسْتَعْنَى فيهما عن نون الوقاية بالباء واللام، بخلاف: ما أَفْقَرَنِي، ونحوه، فإن النون فيه لازمة غير مُسْتَعْنَى عنها بغيرها»⁽³¹⁾.

لقد ذكر في هذا القول أن "أَفْعَلٌ" في التعجب مختلف في فعليته عند الكوفيين، وهذا يعني أن منهم من قال هو اسم ومنهم من قال هو فعل، والذي قال إنه فعل منهم هو الكسائي، أما بقية الكوفيين فقالوا إنه اسم، يدلُّ على ذلك قوله في المتن «يُنْصَب الْمُتَعَجَّبُ منه مفعولاً بموازن "أَفْعَلٌ" فعلاً لا اسماً، خلافاً للكوفيين غير الكسائي»⁽³²⁾.

ثم ذكر أنه متفق على فعليته عند البصريين، وقد صحَّح هذا الرأي ورجَّحه بقوله (وهو الصحيح)، وقد احتجَّ ابن مالك على أن "أَفْعَلٌ" في التعجب فعل بحجَّة واحدة وهي أنه تلحقه نون الوقاية إذا اتصل بياء المتكلم، نحو: ما أَفَقَّرَنِي إلى عفوِ الله، وذلك خاص بالفعل.

وذكر ابن مالك أنه لا يُعْتَرَض على هذه الحجة بقولهم: عَلَيَّكَ وَرُوَيْدِي، أي باتصال نون الوقاية ببعض الأسماء، مثل: عَلَيَّكَ وَرُوَيْدٌ، وهما اسماء فعل، الأول بمعنى: الزَّم، والثاني بمعنى: تَمَهَّل، لأن إلحاق نون الوقاية لهذين الاسمين غير لازم، فإنه يقال فيهما: عَلَيَّكَ بِي وَرُوَيْدٌ لِي، بخلاف فعل التعجب مثل: ما أَفَقَّرَنِي، فإن النون فيه لازمة.

وقد ذكر ابن مالك في كتابه "شرح الكافية الشافية" الكلام نفسه الذي ذكره في "شرح التسهيل"، عن "أَفْعَلٌ" في التعجب من حيث هل هو فعل أو اسم؟ غير أنه لم يذكر ما قد يُعْتَرَض به على الحجَّة التي ذكرها⁽³³⁾.

المطلب الرابع: مذهب الرضي الأسترابادي (ت686هـ):

ذكر الأسترابادي أن الكوفيين غير الكسائي توهَّموا أن "أَفْعَلٌ" في التعجب اسم كـ "أَفْعَلٌ" التفضيل، وأما الكسائي فقد وافق البصريين في فعليته، وذكر أن الكوفيين غير الكسائي توهَّموا ذلك لمشابهة "أَفْعَلٌ" في التعجب لـ "أَفْعَلٌ" التفضيل في الوزن، والأصل المبني منه، وشرائط بنائه، وتصحيح عينه، وتعدية بما يتعدى به "أَفْعَلٌ" التفعيل، وقوَى وهمهم تصغيره، كقول الشاعر:

يَا مَا أُمِيلِحْ غَزْلَانَا شَدَنَّا لَنَا ... مِنْ هُوَ لِيَّا تُكَنَّ الصَّالِ وَالسَّمْرِ⁽³⁴⁾

وقد أجاب الأسترابادي عن تصحيح العين من "أَفْعَلٌ" في التعجب في نحو: ما أَقُولُهُ، وما أَبْيَعُهُ، أن الإعلال نوع من التصرُّف، وفعل التعجب غير متصرِّف، ومن ثمَّ لم يَجُزْ الإدغام في نحو: أَشَدُّ بِهِ، في التعجب، كما جاز في غيره، أي أن الفعل الجامد لا يقع فيه إعلال ولا إدغام لجموده، كما يقع ذلك في الفعل المتصرِّف لتصرُّفه، ومن ثمَّ

صُحِّحَتْ عين "أَفْعَلٌ" في التعجب ولم تُعَلَّ.

كما أجاب عن تصغير "أَفْعَلٌ" في التعجب بأنه شاذٌ مقصور على السماع، إلا عند الكسائي الذي يدَّعي إطراده، وقيس عليه "أَفْعَلٌ بِهِ"، وإنما جاز ذلك، أي التصغير في "أَفْعَلٌ" في التعجب، لأنه بعدم تصرُّفه شابه "أَفْعَلٌ" الاسمي، كـ"أَبْيَضٌ"، و"أَقْوَلُ مِنْكَ" (35).

يُفْهَم من إجابته الأسترابادي على حجج الكوفيين أنه يُرَجِّح فعلية "أَفْعَلٌ" في التعجب، ويضعِف ما ذهب إليه الكوفيون غير الكسائي، في كونه اسم، وهو ما صرَّح به في قوله «ولولا انفتاح أَفْعَلُ التعجب، وانتصاب المُتَعَجِّب من بعده انتصت المفعول به، لكان مذهبهم جديراً بأن يُنَصَّر» (36)، أي هناك أمران يضَعِّفان ما ذهب إليه الكوفيون الأول: انفتاح "أَفْعَلٌ"، وهذا يدلُّ على أنه فعل ماض مبني على الفتح، ولو كان اسماً لكان مرفوعاً، والثاني: نصب الاسم بعده مفعولاً به، ولو كان "أَفْعَلٌ" اسماً لكان ما بعده مجروراً بالإضافة.

المطلب الخامس: مذهب ابن أبي الربيع (ت688هـ):

قال ابن أبي الربيع «فإن قلت فقد قالوا: ما أُمْلِحَ زيداً، و"أُمْلِحَ" فعل، فالجواب: أن التصغير جاء في هذا النوع من الفعل كما جاء منه الصحيح، ألا ترى أنهم قالوا: ما أَقْوَلُهُ، وما أَبْيَعُهُ، وجرى هذان الحكمان في هذا النوع الواحد من الفعل، وإن كانا من أحكام الأسماء، لما في هذا الفعل من الشبه بأَفْعَلٍ التي للتفضيل» (37)، فقد صرَّح في هذا القول بأن "أَفْعَلٌ" في التعجب فعل، يدلُّ على ذلك قوله (و"أُمْلِحَ" فعل) يقصد "أُمْلِحَ" في قولنا: ما أُمْلِحَ زيداً، لأنه هو الذي دخل عليه التصغير في قولهم: ما أُمْلِحَ زيداً.

وقد ذكر ابن أبي الربيع في القول السابق بأنه قد يُعْتَرَض على جعل "أَفْعَلٌ" في التعجب فعلاً، بأنه قد جاء فيه التصغير، وأجاب بأنه قد جاء فيه التصغير، كما جاء فيه تصحيح العين، لأن تصحيح العين أيضاً مما قد يُعْتَرَض به على فعلية "أَفْعَلٌ" في

التعجب، وعَلَّ مجيء التصغير والتصحيح في "أَفْعَلٌ" في التعجب، لشبهه بأَفْعَل التفضيل وهو اسم (وجرى هذان الحكمان في هذا النوع الواحد من الفعل، وإن كانا من أحكام الأسماء، لما في هذا الفعل من الشبه بأَفْعَل التي للتفضيل).

ثم ذكر بن أبي الربيع بعد القول السابق خمسة أوجه للشبه بين "أَفْعَلٌ" في التعجب، وأَفْعَل التفضيل: الأول: أن لفظهما واحد، والثاني: أن كل واحد منهما يدلُّ على الزيادة والتعظيم، والثالث: أن كل واحد منهما يرفع ضميراً مستتراً، والرابع: أن كل واحد منهما لا يمكنه أن يرفع اسماً ظاهراً، والخامس: أن كل واحد منهما لا يتغيَّر بناؤه للدلالة على الزمان⁽³⁸⁾.

ثم قال ابن أبي الربيع «فإن قلت: ما المراد بالتصغير في قوله: ما أُمْلِحَ زيدًا؟ قلت: المراد بالتصغير الموصوفُ بالملاحة، وهو زيدٌ، ونظير هذا قولك: قَامَتْ هندٌ، لأنهم أحقوا الفعل علامة التأنيث، وهم يريدون بذلك الدلالة على تأنيث الفاعل»⁽³⁹⁾، في هذا القول ردٌّ أيضاً على من اعترض بالتصغير على فعلية "أَفْعَلٌ" في التعجب، وهو أن التصغير في قولنا: ما أُمْلِحَ زيدًا، وقع على الفعل "أَمْلَحَ" لفظاً فقط، أما في المعنى فهو محمول على تصغير الموصوف بهذا الفعل، وهو "زيد"، وكأنهم قالوا: ما أُمْلِحَ زيدًا، وهم يقصدون: ما أَمْلَحَ زَيْدًا.

ويمكن أن نقول في توجيه ما ذهب إليه ابن أبي الربيع، أن العرب لما أرادت أن تُصَغِّرَ زيدًا في قولنا: ما أَمْلَحَ زيدًا، وجدوا أن ذلك يتنافى مع ما يفيدته التعجب من تعظيم لزيد، فأوقعوا التصغير على الفعل "أَمْلَحَ"، وهم يقصدون تصغير الاسم "زيد" فيكون تصغير فعل التعجب محمولاً على تصغير المُتَعَجِّب منه، وقد قاس ابن أبي الربيع ذلك على قولنا: قَامَتْ هندٌ، فقد أوقعوا التأنيث على الفعل "قَامَ"، وهم يقصدون بذلك الدلالة على تأنيث الفاعل "هند".

المطلب السادس: مذهب أبي حيان الأندلسي (ت745هـ):

قال أبو حيان في كتابه "النكت الحسان" «قوله [أي صاحب المتن] في التعجب: "أَفْعَلٌ" فاعله مضممر على "ما"، نحو: ما أَحْسَنَ زيدًا، فـ"أَحْسَنَ" فعل جامد لبنائه على الفتح، وليس باسم خلافا للكوفيين، واستدلوا بجواز تصغيره، فيقولون: ما أُحْسِنَ زيدًا»⁽⁴⁰⁾، لقد صرَّح في القول بأن "أَحْسَنَ" في قولنا: ما أَحْسَنَ زيدًا، فعل واستدلَّ على ذلك ببنائه على الفتح، وذكر أبو حيان في هذا القول أن "أَفْعَلٌ" في التعجب اسم عند الكوفيين، وأنهم احتجُّوا على ذلك بأنه يُصَغَّرُ.

المطلب السابع: مذهب ابن هشام (ت761هـ):

قال ابن هشام في "الجامع الصغير" في باب التعجب «له ثلاث صيغ: إحداها: "ما أَحْسَنَ زيدًا"، والمعنى: شيءٌ حَسَنٌ زيدًا، فـ"ما" نكرة تامة لا موصوفة ولا موصولة، و"أَحْسَنَ" فعل لا اسم، وفاعله ضمير "ما"، و"زيدًا" مفعول، لا مشبَّه به»⁽⁴¹⁾، لقد ذكر بأن: ما أَحْسَنَ زيدًا، تقديره: شيءٌ حَسَنٌ زيدًا، ثم صرَّح بأن "أَحْسَنَ" فعل لا اسم، و"زيدًا" مفعول به لا مشبَّه به.

وقال ابن هشام في "شرح شذور الذهب" «ولا يُبنى ولا ينقاسُ هو [أي اسم التفضيل] ولا أفعال التعجب، وهي: ما أَفْعَلَهُ، وَأَفْعِلْ به، وفَعْلٌ، إلا من فعلٍ ثلاثي، مجرد لفظًا وتقديرًا، تامٍّ، متفاوت المعنى، غير منفي، ولا مبني للمفعول»⁽⁴²⁾، لقد صرَّح في هذا القول أيضا أن "أَفْعَلٌ" في التعجب فعل، بدليل قوله (ولا أفعال التعجب، وهي: ما أَفْعَلَهُ، وَأَفْعِلْ به، وفَعْلٌ)، فجعل "أَفْعَلٌ" في "ما أَفْعَلَهُ" من أفعال التعجب، إذًا فقد سمَّاه فعلاً.

وقال ابن هشام في "شرح اللمحة البدرية" بعد أن ذكر إحدى عبارتي التعجب: ما أَفْعَلَهُ، نحو: ما أَحْسَنَ زيدًا «و"أَحْسَنَ" فعل ماض وفاقًا للبصريين، بدليل بنائه على الفتح، ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية، نحو: ما أَفْقَرَنِي إلى عفوِ الله، لا اسم خلافاً للكوفيين، وما استدلُّوا به من قولهم: ما أُحْسِنُهُ، وما أُمِيلِحَهُ بالتصغير، شاذٌّ»⁽⁴³⁾، فقد

صرَّح بأن "أَفْعَلٌ" في التعجب كـ"أَحْسَنَ" فعل ماضٍ، وهو مذهب البصريين، واستدلَّ على ذلك بحجتين: الأولى: بناؤه على الفتح، والثانية: لزومه نون الوقاية مع ياء المتكلم، وقد نفى ابن هشام أن يكون "أَفْعَلٌ" في التعجب اسم، وهو مذهب الكوفيين، وقد ردَّ ما استدلُّوا به من مجيئه بالتصغير، بأنه شاذٌّ.

وذكر ابن هشام في "شرح قطر الندى" أن "أَفْعَلٌ" في التعجب، زعم الكوفيون أنه اسم، بدليل أنه يُصَغَّرُ، وزعم البصريون أنه فعل ماضٍ، وهو الصحيح، لأنه مبني على الفتح، ولو كان اسماً لارتفع على أنه خبر، ولأنه يلزمه نون الوقاية مع ياء المتكلم، وقد أجاب ابن هشام على ما جاء فيه من التصغير بأنه شاذٌّ، ووجهه أنه أشبه الأسماء عموماً بمجموده، وأنه لا مصدر له، وأشبه أَفْعَلَ التفضيل خصوصاً، بكونه على وزنه، وبدلالته على الزيادة، وبكونه يُبنى مما يُبنى منه أَفْعَلَ التفضيل⁽⁴⁴⁾.

كما ذكر ابن هشام في "أوضح المسالك" أنهم اختلفوا في "أَفْعَلٌ" في التعجب، فقال البصريون والكسائي: هو فعل، للزومه نون الوقاية مع ياء المتكلم، وهو مبني على الفتح، كالفعل "ضَرَبَ"، وما بعده مفعول به، وقال بقيَّة الكوفيين: هو اسم لأنه جاء فيه التصغير، وهو منصوب على الخلاف، لأنه خبر لـ"ما" وهو في المعنى وصف لما بعده، وما بعده مشبَّه بالمفعول به⁽⁴⁵⁾.

الخاتمة:

بعد هذا العرض لآراء وحجج النحاة في مسألة: "أَفْعَلٌ" في التعجب هل هو فعل أو اسم؟ نقول إن هناك مذهبين في هذه المسألة: **المذهب الأول**: "أَفْعَلٌ" في التعجب فعل، وهذا المذهب عليه جمهور النحاة من المتقدمين والمتأخرين، **والمذهب الثاني**: "أَفْعَلٌ" في التعجب اسم، وهذا المذهب عليه الفراء ومن تابعه من الكوفيين.

وأحاول الآن أن أجيب على السؤال الذي طرحته في المقدمة، وهو إذا كان للاسم علامات تميِّزه عن الفعل، وكان للفعل علامات تميِّزه عن الاسم، فلماذا إذا يقع الخلط

بينهما في بعض الكلمات؟ كالكلمة التي تناولها البحث وهي "أَفْعَلٌ" في التعجب، فقد اختلف النحاة في اسميتها وفعليتها.

فأقول إن سبب الاختلاف في أسميته وفعلية "أَفْعَلٌ" في التعجب هو جمود هذه الكلمة وعدم تصرفها، أو ما عبّر عنه النحاة بقولهم: لزومه طريقة واحدة.

فلزوم "أَفْعَلٌ" في التعجب لطريقة واحدة، جعله لا يقبل علامات الأسماء، فلا يقبل الجر، ولا التنوين، ولا النداء، ولا "ال" التعريف، ولا الإسناد إليه، كما جعله لا يقبل علامات الفعل، فلا يقبل تاء الضمير المتحركة، ولا تاء التأنيث الساكنة، ولا ياء المخاطبة، ولا نون التوكيد.

فالذين قالوا إن "أَفْعَلٌ" في التعجب فعل، نظروا إلى أن الجمود وعدم التصرف فيه، قد قرّبه من الاسم فقط، لذلك قبل بعض العلامات التي هي من خصائص الأسماء، كالتصغير، وتصحيح عينه إذا كانت واوا أو ياء، في حين استدّلوا على فعليته بقبوله بعض العلامات التي هي من خصائص الأفعال، كلزومه نون الوقاية إذا اتصل بياء المتكلم، وبنائه على الفتح، ونصب الاسم بعده مفعولا به.

والذين قالوا إن "أَفْعَلٌ" في التعجب اسم، نظروا إلى أن الجمود وعدم التصرف فيه، دليل على اسميته، لأنه من خصائص الأسماء، خاصة وقد انضم إلى ذلك قبوله بعض العلامات التي هي من خصائص الأسماء، كالتصغير، وتصحيح عينه إذا كانت واوا أو ياء.

وإذا تفحصنا الأدلة والحجج التي أُستدلّ بها على كلا المذهبين يمكننا أن نصنفها إلى صنفين: الصنف الأول: أدلة متعلقة بكلمة "أَفْعَلٌ" في التعجب في حدّ ذاتها، أي بعيدا عن التركيب، والتي يمكن أن نسميها أدلة صرفية، كالتصغير، وتصحيح عينه إذا كانت واوا أو ياء، ولزومه نون الوقاية إذا اتصل بياء المتكلم، والصنف الثاني: أدلة متعلقة بكلمة "أَفْعَلٌ" في التعجب وهي مركبة في جملة، أي خاصة بالتركيب، والتي يمكن أن نسميها

أدلة نحوية، كبنائه على الفتح، ونصب الاسم بعده.

فمن الناحة الصرفية في تقديري أن "أَفْعَلٌ" في التعجب إذا قلنا إنه فعل فيمكن تبرير تصغيره وتصحيح عينه إذا كانت واوا أو ياء بأنه جامد فأشبه الاسم، أما إذا قلنا إنه اسم فلا يمكن تبرير لزومه نون الوقاية إذا اتصل بياء المتكلم، وهذا ما يرجح أنه فعل.

ومن الناحة النحوية أيضا إذا قلنا إن "أَفْعَلٌ" في التعجب فعل فيمكن تبرير بنائه على الفتح، ونصب الاسم بعده، لأنه يكون فعلا ماضيا مبنيًا على الفتح، والفاعل ضمير مستتر فيه يعود على "ما" التعجبية، والاسم بعده مفعول به منصوب، ونظير ذلك قولنا: أَحْزَنِي مَا أَحْزَنَ زَيْدًا، ف"أَحْزَنَ" فعل ماضي مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر فيه يعود على "ما" الموصولة، و"زَيْدًا" مفعول به منصوب، أما إذا قلنا إنه اسم فلا يمكن تبرير بنائه على الفتح، ونصب الاسم بعده، لأن الأنسب لـ"أَفْعَلٌ" إذا كان اسما أن يكون خبرا مرفوعا، والأنسب للاسم بعده أن يكون مضافا إليه مجرورا، وهذا ما يرجح أنه فعل كذلك.

(1) ينظر: عبد الله بن أحمد الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو، تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الثانية، (1414-1993م)، ص 93-103.

(2) ينظر: شمي الدين محمد الفارضي، شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك، تحقيق: أبو الكمي محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، (1439-2018م)، 44/1.

(3) الخليل (أبو عبد الرحمان بن أحمد الفراهيدي)، الجمل في النحو، تحقيق: د/فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق، ط6، (1430-2009م)، ص 78.

(4) سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، دط، دت، 72/1، 73.

(5) مثل صيغة الأمر: أَحْسِنْ، وصيغة الماضي المبني للمجهول: أَحْسِنْ، وصيغة المضارع المبني للمجهول: يُحْسِنُ.

(6) السيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبد الله)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، (1433-2012م)، 355/1.

(7) ينظر: المصدر نفسه، 355/1.

(8) ابن الوراق (أبو الحسن محمد بن عبد الله)، علل النحو، تحقيق: محمود محمد محمود نصار، دار الكتب العلمية،

- بيروت، لبنان، ط1، (1422هـ-2002م)، ص 451.
- (9) ينظر: المصدر نفسه، ص 451.
- (10) ينظر: المصدر نفسه، ص 451، 452.
- (11) ابن الشجري (أبو السعادات هبة الله بن علي ضياء الدين)، أمالي ابن الشجري، تحقيق: د/محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، (1413هـ-1992م)، 381/2.
- (12) ينظر: المصدر نفسه، 381/2.
- (13) ينظر: المصدر نفسه، 381/2-402.
- (14) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، 2066/4.
- (15) ينظر: السيوطي (أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين)، همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق: أ/عبد السلام محمد هارون، و أ.د/عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، دط، 54/5، 55.
- (16) المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، دط، دت، 185/4.
- (17) وقد يكون في كلامه تحريف، والأصل: لظهرت بعده نون واحدة، أي نون الفعل دون نون الوقاية.
- (18) ابن السراج (أبو بكر محمد بن السري)، الأصول في النحو، تحقيق: د/عبد الحسين الفتيلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، (1408هـ-1988م)، 98/1.
- (19) المصدر نفسه، 101/1.
- (20) المصدر نفسه، 100/1.
- (21) السيرافي، شرح كتاب سيويه، 354/1.
- (22) المصدر نفسه، 354/1، 355.
- (23) المصدر نفسه، 356/1.
- (24) الفارسي (أبو علي الحسن بن أحمد)، الإيضاح، تحقيق: د/كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط2، (1416هـ-1996م)، ص 114، 115.
- (25) ابن يعيش (أبو البقاء يعيش بن علي موفق الدين)، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، دط، دت، 143/7.
- (26) المصدر نفسه، 143/7.
- (27) ينظر: المصدر نفسه، 143/7.
- (28) ينظر: المصدر نفسه، 143/7.
- (29) ينظر: المصدر نفسه، 143/7، 144.
- (30) ابن عصفور (أبو الحسن علي بن مؤمن)، المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوارى، وعبد الله الجبوري، ط1، (1391 هـ - 1971م)، 75/1.

- (31) ابن مالك (أبو عبد الله محمد بن عبد الله جمال الدين)، شرح التسهيل، تحقيق: د/عبد الرحمن السيد، و د/ محمد بدوي المفتون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، دط، دت، 31/3.
- (32) المصدر نفسه، 30/3.
- (33) ينظر: ابن مالك (أبو عبد الله محمد بن عبد الله جمال الدين)، شرح الكافية الشافية، تحقيق: د/عبد المنعم أحمد هريري، دار المأمون للتراث، دب، دط، دت، 1077/2، 1078.
- (34) ينظر: الرضي الأسترابادي (محمد بن الحسن نجم الدين)، شرح كافية ابن الحاجب، تقديم: د/إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت، 230/4.
- (35) ينظر: المصدر نفسه، 231/4، 232.
- (36) المصدر نفسه، 230/4، 231.
- (37) ابن أبي الربيع (عبيد الله بن أحمد)، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق: د/عيّاد بن عيد الثبتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، (1407هـ-1986م)، 180/1.
- (38) ينظر: المصدر نفسه، 180/1.
- (39) المصدر نفسه، 180/1.
- (40) أبو حيان الأندلسي (محمد بن يوسف أثير الدين)، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، تحقيق: د/عبد الحسين الفتيلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، (1408هـ-1988م)، ص 136.
- (41) ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله بن يوسف جمال الدين)، الجامع الصغير في النحو، تحقيق وتعليق: أحمد محمود الهرميل، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط، (1400هـ-1980م)، ص 210.
- (42) ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله بن يوسف جمال الدين)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، دط، دت، ص 427.
- (43) ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله بن يوسف جمال الدين)، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، تحقيق: أ.د/هادي نهر، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، دط، دت، 333/2، 334.
- (44) ينظر: ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله بن يوسف جمال الدين)، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، (1429هـ-2008م)، ص 359.
- (45) ينظر: ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله بن يوسف جمال الدين)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، دط، (1426هـ-2005م)، 224/3 - 226.